مجلة أبوليوس
المجلد 07 العدد 01- جانفي 2020
الصفحات: 191- 204

بنية المشتقات المعتلة بين الميزان الصرفي والميزان المقطعي

Structure of Irregular Derivatives between Morphological and Syllabic Balances.

د. نسيمة بومحديو
جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية ، قسنطينة-الجزائر
boumehadiounassima@hotmail.fr

تاريخ الاستلام: 2019/12/17 تاريخ القبول: 2020/03/26 تاريخ النشر: 2020/03/30

ملخص البحث:

تقوم هذه الدراسة على إجراء مقارنة بين الميزان الصرفي والميزان المقطعي، وذلك بتطبيقها على بنية نماذج من المشتقات المعتلة بهدف التعرف على أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الدراسات الصرفية القديمة التي تتخذ من فكرة أصول المواد أساسا يعول عليه في معرفة بنية الكلمة، وبين الدراسات الصرفية الحديثة التي سعت إلى تحقيق الهدف ذاته لكن بالاعتماد على علم الأصوات، ومن ثمة التعرف أنسب طريقة لتعليم الصرف العربي الذي يدَّعِي الكثيرون صعوبته.

الكلمات المفتاحية: بنية، إعلال، الميزان الصرفي، الميزان المقطعي

Abstract:

The present study aims at comparing the morphological and the syllabic balances. These balances are applied to the structure of a sample of irregular derivatives, in order to uncover similarities and differences between ancient morphological studies, which consider etymology a basis to explain words morphology, and modern morphological studies, which take phonetics a basis instead. This study helps to identify the best method for teaching Arabic morphology claimed to be hard to meet.

Keywords: Structure, Irregularity, Morphological Balance, Syllabic balance.

* المؤلف المراسل: نسيمة بومحديو : boumehadiounassima@hotmail.fr

مقدمة:

جعل علماء اللغة العربية للكلمات ميزانا قوامه ثلاثة أصوات (ف ع ل) لمعرفة بنيتها؛ ولأنّ أغلب الكثير من الكلمات معرّضة للتغيير فعلى الباحث معرفة المادة الثلاثية للكلمة (الجذر) حتى يتمكن من التعرف على ما اعتراها من تغيير بالزيادة، أو بالحذف، أو بالقلب، أو بالنقل إلى غيرها من الظواهر الصرفيّة المبثوثة في مؤلّفاتهم.

أمّا العلماء المحدثون فقد جعلوا علم الصّرف قرين علم الأصوات، وأقروا بأنّ فهم التغيرات التي تحدث للكلمة لن يكون صحيحا إلّا بمعرفة مسبقة لخصائص الأصوات العربيّة، وكذا القوانين الصّوتيّة المساعدة على معرفة بنية الكلمة معتمدين في ذلك على ما يعرف بالميزان المقطعي.

وعليه ارتأينا إجراء مقارنة بين هذين الميزانين انطلاقا من دراسة بعض المشتقات، وذلك حتى نجيب على الإشكاليات الآتية:

- ما هي أوجه التشابه وأوجه الاختلاف بين الميزانين؟
- هل يمكن الاستغناء عن الميزان الصّرفي عند تدريس بنية الكلم في العربية وتعويضه بالميزان المقطعي؟ وما هي الحلول الممكنة لذلك؟

1- مفهوم البناء:

1-1- مفهوم البناء لغة:

ورد المفهوم اللغوي للبناء في المعاجم العربيّة القديمة في مادة (ب ن ي)، فقد جاء في معجم مقاييس اللّغة: "(بَنَى) البَاءُ والنُّونُ والياَءُ أصلٌ واحدٌ، وَهُوَ بِنَاءُ الشَّيءِ بِضَمِّ بَعْضِهِ إِلَى بَعْضٍ"[1]، أمّا في القاموس المحيط فهو: "ي*: البَنْيُ: نقيض الهدم، بناه يبنيه بنيا وبناء وبنيانا وبنية وبناية، وابتناه وبناه. والبناء: المبني ج: أبنية جج: أبنيات، والبنية، بالضّم والكسر، ما بنيته ج: البنى والبنى. وتكون البناية في الشّرف وأبنيته: أعطيته بناء أو ما يبني به دارا"[2].

يتضح من هذين التعريفين أنّ البناء يشترط توفر مجموعة من المواد القابلة للتضام والامتزاج مع بعضها البعض لتشكل في النهاية كيانا متماسكا ومتجانسا.

1-2- مفهوم بنية الكلمة:

لقد استعار علماء اللغة مفهوم التضام الذي يحتويه المفهوم اللغوي للبناء وأسقطوه على مفهوم بنية الكلمة؛ فعندما أراد الخليل (ت 175ه) تبيين مكونات بنية الكلمة العربية استغل المفهوم اللغوي وقال: "وليس للعرب بناء في الأسماء ولا في الأفعال أكثر من خمسة أحرف، فما وجدت زيادة على خمسة أحرف في فعل أو اسم، فاعلم أنّها زائدة على البناء"[3]؛ هذا يعني أنّ المواد التي تشكّل الكلمات العربيّة هي حروف اجتمعت مع بعضها البعض بمقاييس محدّدة ومعايير ثابتة، وإن هي خُولفت فليست عربيّة كخلُوّ الكلمات الرباعيّة أو الخماسية من حروف الذلاقة، يقول الخليل: " فإن وردت عليك كلمة رباعية أو خماسية معراة من حروف الذّلق أو الشّفويّة، ولا يكون في تلك الكلمة من هذه الحروف حرف واحد أو اثنان أو فوق ذلك فاعلم أنّ تلك الكلمة محدثة مبتدعة، ليست من كلام العرب لأنّك لست واجدا من يسمع من كلام العرب كلمة واحدة رباعيّة أو خماسية إلّا وفيها من حروف الذلق والشّفويّة واحدا أو اثنان أو أكثر"[4].

أمّا سيبويه (ت 180ه) فلا نجد في كتابه ما يدلّ على استخدام مصطلح البناء بالمعنى الذي ذكره الخليل، بل عبّر عنه بعبارة "**عدّة ما يتكوّن منه الكلم**"، وهو عنوان باب عقده ليبيّن أدنى ما يمكن أن تتكوّن منه الكلمة العربيّة وأقصاه مع التّمثيل على كلّ نوع من ذلك حيث قال: "فالكلام على ثلاثة

أحرف وأربعة أحرف، وخمسة لا زيادة فيها ولا نقصان، والخمسة أقلّ الثّلاثة في الكلام... فعلى هذا عدّة حروف الكلم."[5]

وبالموازاة مع مصطلح البناء ظهر مصطلح آخر يحمل نفس الدّلالة وهو "**البنية**" في قول ابن فارس(ت): "وكلّ ما كان من الأوصاف أبعد من بنية الفعل فهو أبلغ، لأنّ "الرحمن أبلغ من الرّحيم" لأنّا نقول: "قَدَرَ فَهُوَ قَادِرٌ وقَدِير""[6].

وإذا كان الخليل قد استخدم مصطلح "**البناء**" وابن فارس مصطلح "**البنية**" على ما تتكون منه الكلمة، فإنّ ابن مالك (ت 672هـ) خالفهما في الألفيّة ولامية الأفعال بأن أطلق عليه مصطلح "**الوزن**"؛ حيث للمصادر أوزانا ولأسماء الفاعلين والمفعولين أيضا، ولعل" ذلك يرجع إلى أنّه خصّ "**البناء**" بالحركة التي تلزم الكلمة في جميع أحوالها، في حين جعل "**الوزن**" دالا على بنية الكلمة.

إنّ الملاحَظ على ما ذكرناه من أقوالٍ لهؤلاء العلماء غياب تعريف صريح لبنية الكلمة، واقتصارها على عدد الحروف فقط حتّى عند ابن مالك الذي ظهر في فترة قريبة من ظهور الرضي الإستراباذي (ت 686هـ)؛ فقد عرّف هذا الأخير البناء بقوله: "المراد من بناء الكلمة ووزنها وصيغتها هيئتُها التي يمكن أن يشاركها فيها غيرها، وهي عدد حروفها المرتّبة وحركاتها المعينة وسكونها مع اعتبار الحروف الزّائدة والأصليّة كلّ في موضعه، فرَجُل مثلا على هيئة وصفة يشاركها عَضُد..."[7]، وعليه فإنّ النتيجة التي يمكن أن نخرج بها من هذا التعريف تتمثل في وجوب مراعاة عدد الحروف، والاعتداد بالحركات والسّكنات مع المحافظة على ذات الترتيب؛ لأنّ أيّ تغيير في ترتيب حروف الكلمة من شأنه أن يغيّر في بنيتها -ويظهر ذلك جليا في القلب المكاني-، أو أنّه يؤدّي إلى تغيير معنى الكلمة.

في حال ما عرجنا على تعريف "بنية الكلمة" عند المحدثين[8] لا نلحظ خروجا عمّا وجدناه عند القدامى في كون بناء الكلمة عبارة عن امتزاج بين الحروف والحركات وفق نسق معين، ولكن هناك من حاول إعطاء تعريف لها وفق منظور جديد، فهذا عبد الصبور شاهين يرى أنّ بنية الكلمة العربيّة تنقسم إلى قسمين: أحدهما ثابت والآخر متغيّر؛ "فأمّا الثّابت فهو مجموعة الصوامت التي تؤلف هيكل الكلمة وأمّا المتغيّر فهو مجموعة الحركات التي تحدد صيغتها."[9]

بالإمعان في هذا التعريف ومقارنته بسابقه يمكن القول بأنّ:

- الصّوامت التي تشكل هيكل الكلمة هي نفسها الحروف التي تحدّث عنها الرضي ومن سبقه.
- إذا كانت الكلمة عبارة عن هيكل، فمن الواجب أن يكون كلّ عنصر في موضعه الأصلي، وهذا ما يحقّقه التّرتيب الذي ورد في التعريف الأوّل.
- المقصود بالاعتداد بالحركات والسّكنات مراعاتها في كلّ صيغة من صيغ العربيّة حسب ما هو متعارف عليه، فإذا أتينا بكلمتي: مُسْتَخْرِج ومُسْتَخْرَج وكنا عارفين بقواعد اللغة العربيّة، فإنّنا لن نتردّد في القول بأنّ الكلمة الأولى دالّة على صيغة اسم الفاعل، في حين تدلّ الكلمة الثّانية على صيغة اسم المفعول، ودليلنا في ذلك اختلاف حركة الرّاء في الكلمتين الذي أدّى إلى تغيّر المعنى وتحديد نوع الصيغة.

2- الميزان الصرفي:

يقودنا الحديث عن البنية إلى الحديث عن كيفية تحديدها، فقد اهتدى علماء العربيّة منذ عهد الخليل إلى إيجاد طريقة تمكّنهم من معرفة بنية الكلمات بأن اختاروا من حروف العربيّة ثلاثة

حروف تكون بمثابة المثال أو النّموذج الذي نقيس عليه فـ "إذا لأريد تأدية هيئة الكلمة أُدّيت بهذه الحروف ويسمّى المنتظم منها إذ ذاك وزن الكلمة"[10]، وعليه كان من الضّروري الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- لماذا تمّ اختيار حروف ثلاث فقط لتحديد بناء الكلمة؟
- ما هي الحروف المشكّلة للميزان؟ ولماذا تمّ انتقاؤها دون غيرها من الحروف؟

ردّ علماء اللّغة على السّؤال الأوّل بأنّ أغلب الكلمات العربيّة تتكوّن من ثلاثة أحرف، وهي الأكثر انتشارا بالمقارنة مع الكلمات الرّباعيّة والخماسيّة، أمّا الكلمات التي وردت على حرفين فهي في الأصل ثلاثيّة، والدّليل على ذلك عودة المحذوف عند التّصغير او التّثنية أو الجمع؛ فكلمة "يد" تصغّر على "يُديّة"، و"أَبَوَان" تثنية "أب"، و"أخ" تجمع على "إِخْوَة"، ولنا في قول الجاربردي تفسير لعلّة بناء الكلمة على ثلاث لا على اثنين حيث يقول: " الأصل في كلّ كلمة أن تكون على ثلاثة أحرف: حرف يبتدأبه وحرف يوقف عليه، وحرف يكون واسطا بين المبتدإ به والموقوف عليه، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحرّكا والموقوف عليه ساكنا، فلمّا تنافيا صفة كرهوا مقارنتهما، ففصلوا بينهما بحرف لا تجب فيه الحركة ولا السّكون، فكان مناسبا لهما."[11]

أمّا عن الحروف التي اخثيرت لتشكّل الميزان فهي: الفاء، والعين، واللام على التّوالي؛ بحيث تقابل الفاء أوّل حرف أصلي من الكلمة، في حين تقابل العين الحرف الثّاني، واللام الحرف الثّالث، وهكذا نقابل كلّ حرف بما يقابله في الميزان؛ لذلك يسمّى الحرف الأوّل فاء الكلمة، والثّاني عينها، والثّالث لامها، وقد "اختص الفاء والعين واللام للوزن حتّى يكون فيه من حروف الشّفة والوسط والحلق شيء"[12]، وهذه علّة ثانية لاختيار ثلاثة حروف لتشكّل الميزان.

إذا كان العلماء اتّفقوا على وضع الميزان الصّرفي على قياس الكلمات الثّلاثيّة، فإنّهم اختلفوا في كيفيّة التّعامل مع ما زاد عليها وكان أصليّا؛ فالبصريّون لم يتركوا ما زاد عنها مطلقا بل اخضعوه للميزان؛ فما كان على أربعة أحرف أصول قابلوه في الميزان بلام ثانية لتصبح الكلمة على وزن "**فَعْلَلَ**"، ثمّ ألحقوا به كلا من: **فِعْلِل**، و **فِعْلَل**، و**فُعْلُل**، و **فِعَلّ**، و**فُعْلَل**. يقول المكودي (807هـ)[13]:

وللرُبَـاعِـيّ جَعْفَرٌ وَجُرْهُم
وَمَــعَ قِمَطْرُ زِبْـــرِج وَدِرْهَمُ
وَلَم يَرَ البَصْرِيُّ فيها فُعْلَلا
والكُوفِيُّ والأَخْفَشُ ذاكَ نَقَلا

وما بني على خمسة أحرف اصول فقد أضافوا بخصوصه لاما ثالثة إلى الميزان، لتصبح الكلمة على وزن "**فَعَلَّل**"، والتي ألحقت بها صيغ: **فِعْلَلّ**، و**فُعَلِّل**، و**فَعْلَلِل**، وقد جمعها المكودي في أمثلة نظما فقال[14]:

وَفِي الخُمَاسِيّ أَتَى سَفَرْجَلُ
وَمَعَ قِطَعْبٍ أَتَـــى قَذَعْمِلُ
وَزِدْ لَهَا جَحْمَرِشا وَلا مَزِيـدَ
عَلى الذي ذَكَرْتُ إلّا في المـزيد

وقد تبنّى الكوفيّون أكثر من رأي فيما يتعلّق بهذه المسألة؛ فمنهم من لم يجز وزن الزائد، زمنهم من وزنه بزيادة لام مكرّرة مثلما ذهب إليه البصريّون، وذهب البعض الآخر إلى وزن الأصليّ الزائد عن ثلاثة أحرف بلفظه نحو:

جَعْفَر ⟵ فَعْلَر[15].

إنّ ما قلناه عن كون البنية ليست مجموعة حروف فقط ينطبق على دور الميزان الصّرفي، فليست وظيفته مقتصرة على تصنيف الكلمات إلى ثلاثيّة أو رباعيّة أو خماسيّة فحسب، بل "إنّ الغرض

الأهم من وزن الكلمة معرفة حروفها الأصول وما زيد فيها من الحروف، وما طرأ عليها من تغييرات لحروفها بالحركة والسّكون"[16]، ذلك أنّ زيادة حرف أو تغيير حركة من شأنه أن يؤدّي إلى تغيير في وزن الكلمة، مما يجعل الدلالة تتغير بالضرورة؛ فليس فَعَلَ كفُعِلَ أو فَاعَل. ومن هنا كان من الضّروريّ أن نتعرّف على أمرين اثنين:

- كيف تعامل الميزان مع الحروف الزّائدة؟

ما هي التّغيّرات التي من شأنها أن تؤثّر في الميزان؟

2- 1- تعامل الميزان مع الحروف الزائدة:

لقد كان التعامل مع الحروف الزائدة التي يجمعها قول "سألتمونيها" مخالفا لطريقة التعامل مع ما زاد من حروف الكلمة عن ثلاث وكان أصليّا، حيث أجمع العلماء على مقابلة الحرف الزائد بنظيره في الميزان مع مراعاة الموضع الذي وُجد فيه إلّا في حال ما كان الحرف الزائد ضعف حرف أصليّ فإنّه يقابل بالحرف الذي قوبل به نظيره مثل: اغْدَوْدَنَ وكَسَّرَ، فوزن الأولى افْعَوْعَلَ، والثّانية توزن على فَعَّلَ بتضعيف العين. يقول ابن مالك[17]:

وَإنْ يَكُ الزّائِدُ ضِعْفَ أَصْلِيِّ

فاجْعَل لَهُ فِي الوَزْنِ ما للأَصْلِ

وفيما يخصّ "**تاء الافتعال**"[18] فإنّ المواقف تباينت بين العلماء، فهناك من يرى وزنها حسب طبيعتها الأولى وذلك رأي سيبويه والسّكّاكي وابن الحاجب، وهناك من يقول بوزنها وفق الصورة التي آلت إليها ومن بينهم الرّضي الإستراباذي، وذلك في قوله: "اضْطَرَبَ على وزن افْطَعَلَ، وفَحَصْطُ وزنه فَعَلْطُ، وهَرَاقُ وزنه هَفْعَلُ، فُقَيْمِجُ وزنه فُعَيْلِجُ، فيعبّر عن كلّ الزّائد المبدل منه بالبدل لا بالمبدل منه"[19].

2-2- التغيرات المؤثرة في الميزان الصرفي:

يؤدّي تجاور الأصوات مع بعضها البعض إلى حدوث تغير لفظي في بنية الكلمة بطريقة تجعلها متجانسة ومقبولة لدى سامعها، مما ينعكس على الميزان الصّرفي؛ ويظهر ذلك جليّا في الكلمات (أسماء معربة وأفعال متصرّفة) التي تحتوي حرف علّة، أو إدغاما* ، أمّا الكلمات التي يحدث فيها إبدال بين حروفها الصّحيحة فلن تؤثر في الميزان الصّرفي؛ لأنّ إبدالها ناتج عن تأثير الصّوت لأقوى في الصّوت الأضعف.

2-2-1- الإعلال:

يعرّف الإعلال بأنه تغيير يصيب حرف العلّة، فيقلبه إلى حرف علّة آخر يتناسب والحركة التي قبله[20] ، أو ينقل حركته إلى الصحيح الذي يسبقه[21]، أو يحذفه لجزم أو لالتقاء ساكنين أولهما حرف العلة وآخرهما صحيح ساكن.

2-2-2 – الإدغام:

يعرف الإدغام بأنّه نطق الحرفين المتماثلين أو المتقاربين في المخرج على أساس أنّهما صوت واحد مضعّف بحيث يكون الأوّل ساكنا والثّاني متحركا[22]، ويكون واجبا، أو جائزا، أو ممتنعا.

3- الميزان المقطعي:

3- 1- تعريف المقطع:

جبل الإنسان على نطق أصوات اللغة متصلة في سلسلة كلاميّة تؤدّي معنى مفيدا يريد تبليغه، غير أنّ هذه السّلسلة معرضّة بطريقة تلقائيّة إلى بعض التّغيّرات الدّاخليّة النّاتجة عن تأثّر الأصوات ببعضها البعض سواء أكانت منتمية إلى كلمة واحدة أم إلى كلمتين منفصلتين، مع العلم "أنّ نسبة التّأثّر تختلف من صوت إلى آخر، فمن الأصوات ما هو سريع التأثّر يندمج في غيره أكثر مما قد يطرأ على سواه من الأصوات، ومجاورة الأصوات بعضها لبعض في الكلام

المتصل هي السّر فيما قد يصيب بعض الأصوات من تأثّر"[23]؛ لهذا ارتأى علماء الأصوات تقطيع الكلام إلى أجزاء تمكّنهم من معرفة التّغيّرات الطّارئة على أصوات اللغة أطلقوا عليها تسمية "**المقطع**"؛و"المقاطع تعبيرات عن نسق منظّم من الجزئيّات التّحليليّة..."[24] تمكّن الباحث من معرفة مكوّناته بحيث وضعوا رموزا من شأنها تبيان كلّ نوع على حده وذلك حسب ترتيبها داخل المقطع، وعملهم هذا شبيه بعمل العروضيين الذين قسّموا تفعيلات البحور الشعريّة إلى أسباب وأوتاد، يقول ابن الدهان (592ه): "وبين الألفاظ والحروف المقاطع، والمقاطع تنقسم إلى خفيفة وثقيلة، فالخفيف مركّب من صامت ومصوّت، والثّقيل من صامتين ومصوّت، لأنّ المصوّت إمّا أن ينطق به في أقصر زمان يكون فيه اتصال الصّامت إلى الصّامت وإلى السّمع، وهو المقطع المقصور والسبب العروضي، مثل لَنْ، وإمّا أن ينطق به في ضعف الزمان أو أضعافه، ويسمّى مقطعا ممدودا والوتد المفروق العروضي مثل قَاع"[25]

لقد أحسّ العروضيّون العرب بأنّ آداء البيت الشّعريّ الواحد لا يتمّ بنفس الوتيرة على اعتبار أنّ الضّغط على الحجاب الحاجز لا يكون ثابتا وعليه قسّموا تفعيلاتهم، أمّا علماء الأصوات فقد أدركوا انطلاقا من الدراسة التجريبيّة للعمليّة الكلاميّة بأنّ "الصّدر لا يواصل ضغطا ثابتا خلال المجموعة النّفسيّة، وأنّ عضلات الصّدر تنتج نبضة منفصلة من الضغط لكلّ مقطع"[26]، ما جعل تقسيمها يخضع للقوانين الصّوتيّة التي تختلف من لغة إلى أخرى، وهو الأمر الذي صعّب إيجاد تعريف دقيق للمقطع؛ فقد عرّفه ماربو باي (Mario Pei) بقوله: "والمقطع Syllable عبارة عن قمّة إسماع Peak of sonority غالبا ما تكون صوت علّة، مضافا إليها أصوات أخرى عادة –ولكن ليس حتما- تسبق القمّة، أو تلحقها، أو تسبقها وتلحقها"[27]، وهو عند أحمد مختار عمر معرّف وفق اتّجاهين: أحدهما فونيتيكي، والآخر فونولوجي؛ أما الاتجاه الأوّل فمن أهمّ تعريفاته: أنّه تتابع للأصوات الكلامية له قمة إسماع طبيعية تقع بين حدين أدنيين من الإسماع، وفيما يتعلّق بالتعريف الفونولوجي فإنّه يقرّ بعدم وجود تعريف دقيق له، وعليه فأنسب تعريف للمقطع يجب أن يكون مستوحى من طبيعة النظام المقطعي للغة معيّنة[28] ، ولعلّ هذا ما جعل عبد الصّبور شاهين يعرّفه بقوله: "والمقطع كما يجب أن نتصوّره هو: "مزيج من صامت وحركة، يتّفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي". فكلّ ضغطة من الحجاب الحاجز على هواء الرئتين يمكن أن تنتج إيقاعا يعبّر عنه مقطع مؤلّف في أقلّ الأحوال من صامت وحركة (ص+ح)"[29]

2-3 – القوانين الصوتية لبناء المقاطع العربية:

يختلف النظام المقطعي للغات بحسب خصائصها الصّوتيّة، فما ترفضه لغة من اللغات قد تقبله لغة أخرى، وأكبر مثال على ذلك نجده بين اللغة العربية واللغة الفرنسية؛ إذ تكره الأولى توالي الحركات، بينما هو في الثّانية أمر عادي (انظر كلمة "eau " التي تتكون من ثلاثة صوائت متتالية). وفيما يأتي أهم الخصائص المميزة للغة العربية:

أ- **التقاء الساكنين**: تجنح اللغة العربية إلى التخلّص من التقاء الساكنين سواء أكان بين حرفين صحيحين أم بين حرف صحيح وآخر معتل، وذلك قصد التخفيف من الجهد النطقي المبذول أثناء العملية الكلامية وكذا تحقيق نوع من التجانس الصوتي الذي تستسيغه الأذن،

وقد علّل السّيوطي ذلك بقوله: " لأنّهم في اجتماع الساكنين يبطئون وفي كثرة الحروف المتحرّكة يستعجلون، وتذهب المهلة في كلامهم، فجعلوا الحركة عقيب الإسكان"[30] ، فإذا كان بين صحيحين فإنّ اللغة تتخلّص منه بجعل الساكن الأوّل يتوشّح بالكسرة –غالبا- ، أما إذا كان بين حرف معتل يعقبه صحيح ساكن فإنّها تلجأ إلى حذف* الحرف المعتلّ وتبقي الحركة قبله دالّة عليه.

ب- **توالي الحركات**: تنفر اللغة العربيّة من توالي أربع متحركات فما فوق دون انقطاع، وذلك لتسارع الضغط على الحجاب الحاجز مما يؤدّي إلى توالي المقاطع القصيرة المفتوحة ومنه إلى إحداث ضيق النّفس عند المتكلّم، وقد أشار سيبويه إلى ذلك قائلا: "ألا ترى أنّ بنات الخمسة وما كانت عدته خمسة لا تتوالى حروفها متحركة، استثقالا للمتحرّكات مع هذه العدة، ولا بدّ من ساكن"[31].

ج- **الابتداء بصائت أو بصامت**: من مميّزات اللّغة العربيّة أنّها لا تبتدئ بصائت أو بصامت، لأنّ بنية كلمتها التي اعتادت عليها تجعلها تبتدئ بصامت يعقبه صائت على اعتبار أنّ "الحرف كالمحلّ للحركة، وهي كالعرض فيه، فهي لذلك محتاجة إليه، فلا يجوز وجودها قبل وجوده"[32] ، وعليه فالابتداء بالصائت مكروه فيها إلّا إذا أخذناه مطيّة تمكّننا من نطق الصامت ساكنا في الأمر من الثلاثي، والماضي والمصدر من الخماسي والسّداسي.

3-3- أنواع المقاطع في اللغة العربيّة[33]:

بالاعتماد على خصائص النظام الصوتي للغة العربية سابقة الذكر استطاع العلماء تصنيف مقاطعها إلى خمسة أنواع:

- قصير مفتوح: يتكون من صامت + صائت قصير (ص ح).
- طويل مفتوح: يتكون من صامت +صائت طويل (ص ح ح)
- قصير مغلق: يتكون من صامت + صائت قصير+ صامت (ص ح ص)
- طويل مغلق: يتكون من صامت + صائت طويل+ صامت (ص ح ح ص)
- مديد: يتكون من صامت + صائت قصير+ صامت+ صامت (ص ح ص ص)

وقد أضاف إليها تمّام حسّان مقطعا سادسا متعلّقا بالكلمات التي تبتدئ بهمزة الوصل وجعله يتكوّن من صائت يتلوه صامت (ح ص)[34].

3-4- تعريف الميزان المقطعي:

انطلاقا مما سبق يمكن تعريف الميزان المقطعي بأنّه " ميزان يتّخذ من علم الأصوات مطيّة تمكّنه من معرفة وزن الكلمة في العربية انطلاقا من عدد مقاطعها ونوعها، و دون النّظر إلى الصورة الافتراضية التي يجب أن تكون عليها، الأمر الذي يجعل كل الكلمات خاضعة للميزان سواء أكانت حروفا أم أفعالا (متصرفة- غير متصرفة) أم أسماء (معربة- مبنية).

4-إعلال المشتقات بين الميزان الصّرفي والميزان المقطعي:

تتعرّض الكلمة المعتلّة سواء أكانت اسما أم فعلا إلى العديد من التغيرات التي تسمح لناطقها ببذل جهد أقل أثناء نطقها، وذلك لاحتوائها على حروف العلّة التي يطلق عليها علماؤنا القدامى تسمية حروف اللّين* أو المد وتشمل كلا من: الواو، والياء، والألف[35].أمّا عند علماء اللغة المحدثين فحروف العلة تقتصر على الواو والياء؛ لأنّ الألف فتحة طويلة يستحيل معها التّحوّل إلى حرف، بينما الواو والياء "يمتازان بانفتاح كبير جدا يقرّبهما من الحركات (حيث الانفتاح تام) لذلك يعتبر كلاهما نصف حرف أو نصف حركة... وهذه الخاصية هي التي تجعل هذين الحرفين كثيري الحذف والتغير وهو ما يعرف بالإعلال"[36] ، وعليه فالتغير الذي يحدث للكلمة جراء اعتلالها تغير لفظي لا غير، ويكون على ثلاثة أوجه: إعلال بالنّقل، وإعلال بالقلب، وإعلال بالحذف، مع العلم أنّه قد يحدث للكلمة أكثر من تغيير إلى أن تصل إلى الصيغة المتداولة عند العام والخاص، وكما نجده في الأفعال نجده في مشتقاتها أيضا.

4- 1- الاعتلال في صيغة افْتِعَال المشتقة من الأجوف الواوي.

إذا أردنا البحث عن التغيرات التي حدثت لكلمة "اغْتِيَال" ستكون العملية كالآتي:

أ- بحسب الميزان الصرفي:

- اغْتِيَال مشتقة من المادة الثلاية (غ و ل).
- اشتقاق مصدر على وزن "افْتِعَال" سينتج الصّيغة: **اغْتِوَال.**
- تقلب الواو ياء لمناسبة الكسرة قبلها.

ب- بحسب الميزان المقطعي:

i□/ti/yaal ⟵ i□/ti/waal

تقلب الواو ياء لوقوعها بين كسرة وفتحة طويلة بسبب الانزلاق، فعلى الرغم من بقاء عدد المقاطع على حاله بعد عملية القلب، فإنّ النّاطق للصيغة الجديدة سيجد سهولة في نطقها بخلاف ما كانت عليه في صيغتها الأولى؛ لأنّ القلب " يحافظ على الصّيغة ولا يدخل عليها إلا تجانسا في الأصوات من شأنه أن يسهل النطق"[37].

4- 2- الإعلال في اسم الفاعل من الناقص الواوي:

اسم الفاعل من الناقص الواوي سيكون على وزن "فَاعِل"، ومثال ذلك "الطّاهي"/ "طَاهٍ"

أ- بحسب الميزان الصرفي:

- اسم الفاعل من مادة (ط ه و) هو: الطَّاهِوُ.
- تقلب الواو ياء لتطرفها، ووقوعها بعد الكسرة، فتصبح الصيغة الطّاهِي، ثم يسكن حرف العلة .

(ط ه و) ⟵ الطّاهِوُ ⟵ الطّاهِيُ ⟵ الطَّاهِيْ

إعلال بالقلب إعلال بالتسكين

ملاحظة: تحذف لام الصيغة إذا كان الاسم نكرة في موضع رفع أو جر فتصبح طَاهٍ على وزن **فَاعٍ.**

ب- بحسب الميزان المقطعي:

- وقعت الواو في الطّاهِوُ بين الكسرة والضّمّة المتنافرتين [38]مما أدّى إلى سقوطها.
- أدغمت حركة الإعراب في كسرة عين الصّيغة ، فحوّلتها إلى كسرة طويلة لتتحوّل الصيغة من الطّاهِوُ الطّاهِيُ.

أمّا إذا كانت الصيغة نكرة في موضع رفع أو جر فإنّ التغير يكون في نوعية المقاطع، حي يتحول المقطع الأخير من مقطع طويل مفتوح (ص ح ح) إلى مقطع قصير مغلق (ص ح ص).

taa/hin ⟵ t aa/hii

ص ح ص ⟵ ص ح ح

4- 3 -1- إعلال اسم المفعول من الأجوف.

تقول القاعدة الصرفية بأنّ صياغة اسم المفعول من الفعل الثلاثي تكون على وزن مَفْعُول، وعليه فإنّ صياغته من الأجوف الواوي أو اليائي خاضعة لذات القاعدة، لكن الصيغة الناتجة مغايرة لتلك المستعملة فعلا ما جعلها تخضع لعديد التغيرات حتى تصل إلى ما هي عليه في الواقع، وفيما يلي نموذج لصياغة اسم المفعول من كلا النوعين مع تبيان التغيرات الصرفية الطّارئة عليهما:

- (ص و ن) صَانَ ⟵ مَصْوُونٌ

مَصُوْنٌ

إعلال بالنقل التقاء الساكنين

أدى إلى الإعلال بالحذف

مَصُون

-(هـ ي ن) هَانَ ⟵ مَهْيُون ⟵ مَهُيْون

إعلال بالنقل التقاء الساكنين[39]

أدّى إلى الإعلال بالحذف

مَهِين ⟵ مَهُيْنٌ

تقلب الضمة كسرة لمناسبة الياء بعدها.

وبإخضاع هذين النموذجين إلى الميزان المقطعي سنتحصّل على الآتي :

maṣ/wuu/nun ⟵ ma/ṣuu/nun

وعند الوقف: تصبح :

maṣ/wuun ⟵ ma/ṣuun

- mah/yuu/nun ⟵ ma/hii/nun

وتصبح عند الوقف:

- mah/yuun ⟵ ma/hiin

نلاحظ أنّ عدد المقاطع بقي على حاله على الرغم من عديد التغيرات التي طرأت على الصّيغة، لكنها من حيث الطبيعة تغيرت من مرحلة إلى أخرى، وأهم تغير كان في المقطع الأول، حيث تحول من مقطع قصير مغلق (ص ح ص) إلى مقطع قصير مفتوح (ص ح) يتطلّب جهدا أقل عند نطقه..

4- 3-2- إعلال اسم المفعول من الناقص اليائي:

اشتقاق صيغة اسم المفعول من الناقص اليائي خاضع للقاعدة العامة، ولكنه يتعرّض هو الآخر لعديد التغيرات إلى أن يصل إلى الصيغة المستعملة، ففي اشتقاقه من مادة (ب ن ي) على سبيل المثال ستكون العمليّة كالآتي[40]:

(ب ن ي) بَنَى ⟵ مَبْنُوي ⟵ مَبْنُيْيُ

مَبْنُيٌّ

واو ياءً أدغمت الياءان

مَبْنِيّ

قلبت الضمة كسرة .

وبعرض الصيغة على الميزان المقطعي سنجد الياء وقعت بعد ضمة طويلة مما أدى إلى غياب الانسجام الصوتي الذي استوجب قلب الواو ياء، فنتج عنه حركة مزدوجة تأباها العربية (ـــُيْ)، قلبت على إثرها الضمة كسرة كونها من جنس الياء، وتمييزا لها عن اسم المفعول من الناقص الواوي، ثم تدغم الياء المنقلبة عن واو في الياء الأصلية (لام الكلمة) لتصبح الصيغة مَبْنِيٌّ.

4- 4- إعلال صيغة "مِفْعَال" من المثال الواوي:

لا تتعرّض صيغة مِفْعَال المشتقة من المثال الواوي إلى تغيّرات كثيرة كما هي الحال في اسم المفعول، بل يمسّها تغير واحد هو الإعلال بالقلب، ويكاد تفسير القدماء والمحدثين له يكون مطابقا، إذ اتفقا على أنّ القلب عائد للحركة السابقة له.

أ- بحسب الميزان الصّرفي:

(و ز ن) وَزَنَ ⟵ مِوْزَان ⟵ مِيزَان

قلبت الواو ياء لمناسبة الكسرة قبلها.

ب- بحسب الميزان المقطعي:

عند اشتقاق صيغة "مِفْعَال" من المثال الواوي ظهرت حركة مزدوجة لا تألفها العربية (ـــِوْ)، مما سمح بقلب الواو ياء حتى تتناسب مع الحركة التي قبلها، ثمّ تدغم فيها إدغاما تأخريا فتطيلها، وتصبح حينها كسرة طويلة.

miw/zaan ⟵ ~~miy~~/zaan ⟵

mii/zaan

ص ح ص/ص ح ح ص ⟵ ص ح ح/ ص ح ح ص

4-5- اسم المكان واسم الزّمان من الناقص:

يصاغ اسما المكان والزمان من النّاقص على وزن "مَفْعَل"، مثل:

(ر م ي) مَفْعَل ⟵ مَرْمَي ⟵ مَرْمَى.

قلبت الياء ألفا لمناسبة الفتحة.

- **مقطعيا:** أدغمت الياء في الفتحة المجاورة لها فأطالتها (فتحة طويلة)، مما أدى إلى تغير البناء المقطعي، الذي أصبح مكونا من مقطعين عوض ثلاثة

mar/maa ⟵**Mar/ma/yu**

ص ح ص/ص ح/ ص ح ⟵ ص ح ص/ ص ح ح.

خاتمة:

- تتفق مدرستا الصرف العربي القديمة (انطلاقا من الرضي) والحديثة على كون الكلمة عبارة عن مجموعة من الحروف والحركات (الصوامت والصوائت) المرتبة وفق نسق معين لتأدية معنى بعينه.

- ينطلق الميزان الصرفي من مادة ثلاثية مفترضة، بينما ينطلق الميزان المقطعي من فكرة المقاطع الصوتية التي تبرز بنية الكلمة كما هي في الواقع.

- على الرّغم من اعتماد القدامى على الصورة الافتراضية فإنّهم يرجعون ما يحدث للصيغة من تغيرات إلى صعوبة نطق حروف العلة بعد حركة ليست من جنسها، مما يعني أنهم كانوا مدركين للعلاقة التي تجمع علم الصرف بعلم الأصوات، لكنّ تطبيقها كان مختلفا عما نجده عند المحدثين.

- لا يمكن الاستغناء عن تدريس علم الصرف بالاعتماد على الميزان الصّرفي؛ لأنّ ذلك سيؤدّي إلى التّخلّي عن خاصّيّة تميّز اللغة العربية، لكنّنا مع ذلك يمكن أن نؤجّل العمل بها إلى حين التّخصص في هذا المجال، أمّا قبل هذا نقوم بوزن الكلمات كما هي في واقعها المستعمل؛ فكلمة مَقُول توزن على مَفُول ، وقَالَ على فَالَ... إلى غير ذلك لأنّ عقل المتمدرس في مراحله الأولى لن يستوعب العمليّات المعقدة التي تحدث للصيغة إلى أن تصل إلى ما هي عليه خصوصا إذا ما تعرّضت إلى أكثر من تغيير.

ملحق 01 : الرموز الصوتية الدولية لأصوات اللغة العربية

الصوت العربي	الرمز الدولي	الصوت العربي	الرمز الدولي
الهمزة (ء)	?	الطاء	ṭ
الباء (ب)	b	العين (ع)	ʕ
التاء (ت)	t	الغين (غ)	□
الثاء (ث)	θ	الفاء (ف)	F
الجيم (ج)	j	القاف (ق)	Q
الحاء (ح)	ħ	الكاف (ك)	K
الخاء (خ)	x	اللام (ل)	L
الدال (د)	d	الميم (م)	m
الذال (ذ)	ð	النون (ن)	n
الراء (ر)	r	الهاء (ه)	h
الزاي (ز)	z	الواو (و)	w
السين (س)	s	الياء (ي)	y
الشين (ش)	š	الحركات	قصيرة / طويلة
		الفتحة	a / aa
الصاد(ص)	ṣ	الضمة	u / uu
الضاد(ض)	ḍ	الكسرة	i / ii

الهوامش والإحالات:

(1) ابن فارس (د،ت)، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، مادة (ب ن ي).

* استعمل الفيروز أبادي رمز "ي" للدلالة على كون المادة يائية.

(2) الفيروز أبادي (2007)، القاموس المحيط، تحقيق: أبو الوفاء نصر الهوريني، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان، مادة (ب ن ي).

(3) الخليل (1986)، كتاب العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، بغداد –العراق، ص 49.

(4) المرجع نفسه، ص 52.

(5) سيبويه (1982)، الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة، ج4، ص 230.

(6) ابن فارس (1997)، الصاحبي في اللغة وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1،بيروت – لبنان، ص 51.

(7) الرضي الإستراباذي (1982)، شرف شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ج1، ص 02.

(8) انظر خديجة الحديثي، أبنية الصرف في كتاب سبويه–معجم ودراسة–، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان.ص 14. وأحمد الحملاوي (2000)، شذا العرف في فن الصرف ضبط وشرح: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، ط1، بيروت، ص 24.

(9) عبد الصبور شاهين (1980) ، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ص43.

(10) السكّاكي (د.ت) ، مفتاح العلوم، تحقيق: حمدي محمّدي قابيل، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة- مصر، ص 19.

(11) الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص8-9.

(12) العيني (2007) ، شرح المراح في التّصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، ط1 ، القاهرة، ص32.

(13) عمّار خميسي (2007)، منظومات في الصّرف، مطبعة المعارف، ص 29.

(14) المرجع نفسه، ص29.

(15) فخر الدين قباوة (1998)، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، ط3، بيروت، ص 18- 19.

(16) الرّضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج1، ص 12-13.

(17) ابن عقيل (1998)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت، ج2، ص 493.

(18) اعتبر ابن جني التغيرات التي تتعرّض لها تاء الافتعال ضربا من ضروب الادغام الأصغر، ويعرفه

بقوله: "تقريب الحرف من الحرف وإدناؤه منه من غير ادّغام يكون هناك"، أمّا ابن مالك فجعله أحد أنواع الإبدال. انظر المرجع نفسه، ج2، ص 503 وما بعدها، وابن جني (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجّار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان، ص 141-142.

(19) الرّضي الإستراباذي، شرح الشّافية، ج1، ص 18.

* حتى نتعرّف على التغيرات التي تعرّضت لها الكلمة لا بدّ من معرفة جذرها (المادة الأصلية).

(20) يقول ابن جني: "وإنّما قلبت هذه الحروف بعد هذه الحركات لأنّك إذا بدأت بالكسرة فقد جئت ببعض الياء، وآذنت بتمامها، فإذا تراجعت عنها إلى الواو فقد نقضت أوّل قولك بآخره، وخالفت بين طرفيه، وكذلك إذا بدأت بالضّمّة ثمّ جئت بعدها بالياء فقد جئت بأمر غير المتوقّع؛ لأنّك لمّا جئت بالضّمّة تُوُقّعت الواو، فإذا عدلت إلى الياء فقد نقضت بآخر لفظك أوّله". ابن جني (1993)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق، ج1، ص 19.

(21) ينظر الرضي الإستراباذي، شرح الشافية، ج3، ص 66- 67.

(22) ينظر المرجع نفسه، ج3، ص 234. ابن عصفور (1996)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون،ط1، بيروت- لبنان، ص 403.

(23) إبراهيم أنيس (د.ت)، الأصوات اللغويّة، مطبعة نهضة مصر، مصر، ص 106.

(24) تمام حسان (1990)، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ص 138.

(25) ابن الدهان، تقويم النظر في الأدلّة واختلاف الفقهاء، مخطوط، دار الكتب المصريّة، (الرقم 52 فقه الشافعي)، 2و، عن غانم قدوري الحمد (2004)، المدخل إلى علم أصوات العربيّة، دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، عمّان- الأردن، ص188.

(26) أحمد مختار عمر (1997)، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة، ص 280.

(27) ماريو باي (1998)، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، أسس علم اللغة، عالم الكتب، ط8، القاهرة، ص 96.

(28) ينظر أحمد مختار عمر، دراسة الصوت اللغوي، ص 284- 287.

(29) عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربيّة ، ص38.

(30) السيوطي (1987)، الأشباه والنظائر في النّحو، مجمع اللغة العربية، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربيّة، دمشق، ج1، ص 172.

* يعبّر عن الحذف في الدراسات المقطعية بعبارة "التخلّص من المقطع المديد".

(31) سيبويه، الكتاب، ج4، ص 437.

(32) ابن جني، سر صناعة الإعراب، ج1، ص 28.

(33) ينظر الطيب البكوش (1992)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، ط3، تونس، ص 78-79. و عبد الصبور شاهين، المنهج الصوتي للبنية العربية، ص 38 وما بعدها.

(34) ينظر تمام حسان، مناهج البحث في اللغة، ص 145.

* الحروف اللينة عند سيبويه هي: الواو والياء، أمّا الألف فحرف هاو. ينظر سيبويه، الكتاب، ج4، ص 435-436.

(35) ينظر عبده الراجحي (د.ت)، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ص 155.

(36) الطيب البكوش (1992)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث ، ص 41- 42.

(37) المرجع نفسه، ص 65.

(38) تتميز الكسرة بكونها أمامية منفرجة، أمّا الضمّة فخلفية مستديرة. ينظر المرجع نفسه، ص 50.

(39) ينظر اختلاف العلماء في المحذوف من "مَفْعُول" من نحو "بيع" و "قول" عند ابن جني (1954)، المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، مصر، ج1، ص 287 وما بعدها.

(40) "تقلب الواو ياء إذا اجتمعتا في كلمة واحدة بشروط:

أ- ألا يفصل بينهما فاصل.

ب- أن تكون الأولى منهما أصلية أي غير منقلبة عن حرف آخر.

ج- أن تكون الأولى ساكنة سكونا أصليا.

فإذا تحققت هذه الشروط وجب قلب الواو ياء وإدغامها في الياء، سواء كانت الياء سابقة أم لاحقة." عبده الراجحي، التطبيق الصرفي، ص 169.

قائمة المصادر والمراجع

- إبراهيم أنيس (د.ت)، الأصوات اللغويّة، مطبعة نهضة مصر، مصر.
- أحمد الحملاوي (2000)، شذا العرف في فن الصرف، ضبط وشرح: محمد أحمد قاسم، المكتبة العصرية، ط1، بيروت.
- أحمد مختار عمر (1997)، دراسة الصوت اللغوي، عالم الكتب، القاهرة.
- تمام حسان (1990)، مناهج البحث في اللغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة.
- وابن جني (أبو الفتح عثمان (ت 396هـ)) (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النّجّار، دار الكتاب العربي، بيروت- لبنان.
- ابن جني (1993)، سر صناعة الإعراب، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، ط2، دمشق.
- ابن جني (1954)، المنصف في شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي البصري، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، ط1، مصر.
- خديجة الحديثي (2003)، أبنية الصرف في كتاب سيبويه –معجم ودراسة-، مكتبة لبنان ناشرون، ط1، لبنان.
- الخليل (الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 100هـ)) (1986)، كتاب العين، تحقيق: إبراهيم السامرائي ومهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال، بغداد –العراق.
- الرضي الإستراباذي (رضي الدين بن الحسن الإستراباذي النحوي (ت 686هـ)) (1982)، شرف شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- السكّاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد (ت 626هـ)) (د.ت) ، مفتاح العلوم، تحقيق: حمدي محمّدي قابيل، المكتبة التّوفيقيّة، القاهرة- مصر.
- سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت 180هـ)) (1982)، الكتاب، تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، ط2، القاهرة.
- السيوطي (عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد جلال الدين (ت 911هـ)) (1987)، الأشباه والنظائر في النّحو، مجمع اللغة العربية، تحقيق: عبد الإله نبهان وآخرون، مجمع اللغة العربيّة، دمشق.
- الطيب البكوش (1992)، التصريف العربي من خلال علم الأصوات الحديث، المطبعة العربية، ط3، تونس.
- عبد الصبور شاهين (1980) ، المنهج الصوتي للبنية العربية، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- عبده الراجحي (د.ت)، التطبيق الصرفي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت.
- ابن عصفور الإشبيلي (ت669هـ) (1996)، الممتع الكبير في التصريف، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون،ط1، بيروت- لبنان.
- ابن عقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري (ت 769هـ)) (1998)، شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصريّة، بيروت.
- عمّار خميسي (2007)، منظومات في الصّرف، مطبعة المعارف.

- العيني (بدر الدين محمود بن أحمد (ت 855هـ)) (2007) ، شرح المراح في التّصريف، تحقيق: عبد الستار جواد، مؤسّسة المختار للنّشر والتّوزيع، ط1 ، القاهرة.
- غانم قدوري الحمد (2004)، المدخل إلى علم أصوات العربيّة،دار عمار للنشر والتوزيع، ط1، عمّان- الأردن.
- ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)) (1997)، الصاحبي في اللغة وسنن العرب في كلامها، تعليق: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، ط1،بيروت – لبنان.
- ابن فارس(أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت 395هـ)) (د،ت)، معجم مقاييس اللغة ، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت.
- فخر الدين قباوة (1998)، تصريف الأسماء والأفعال، مكتبة المعارف، ط3، بيروت.
- الفيروز أبادي(مجد الدين محمد بن يعقوب(ت 817هـ)) (2007)، القاموس المحيط، تحقيق: أبو الوفاء نصر الهوريني، دار الكتب العلمية، ط2، بيروت- لبنان.
- ماريو باي (1998)، أسس علم اللغة، ترجمة وتعليق: أحمد مختار عمر، أسس علم اللغة، عالم الكتب، ط8، القاهرة.